

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:

6. التقيّد بالصرامة المنهجية، سواء أكان في المرجعيّات أم في البرهنة والاستدلال، والاهتمام بالاكشافات والإضافات العلمية والطرح الجديد، والتجريب التطبيقي الجديد على غير سابق مثال.
7. تطوير منظومة البحث اللغوي لتشمل وصف الظاهرة، وانتقل إلى تفسيرها وتحليلها، ثم إلى التحكّم فيها، وتنتهي إلى منتجات ملموسة.
8. الاقتصار على مجال الإنتاج الجديد غير المسبوق، والخلوص باستنتاجات واضحة، واستبعاد الأعمال التصنيفية والتجميعية عن دائرة البحث اللغوي، مع تأكيد أهميتها في التعليم والتثقيف والنشر.
9. العناية بالبحوث البيئية؛ حيث تُوصف اللغة بأنها "علم آلة"، فهي من العلوم الرئيسة التي تحتاج إليها سائر العلوم، ومن هذا المنطلق ينبغي ترسيخ البحوث البيئية بين اللغة وسائر العلوم المستفيدة منها، وتعزيز البحوث المشتركة التي تنهض بها مجموعاتٌ بحثية.
10. تطوير الأدوات المساندة للبحث العلمي في جمع المادة وتحليل النصوص، والترجمة الآلية الموثوقة، والمسح الأدبي، والاستفادة من التقنيات الحاسوبية كافة، وخدمات الذكاء الاصطناعي خاصة.

وفي الختام يُسعدنا أن نرفق للقاء هذا العدد من المجلة العتيقة "مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها"، وهو عددٌ يضم أبحاثاً أصيلة ومتنوعة، راجين أن يكون لها القبول الحسن والأثر النافع، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

رئيس التحرير

د. أسامة بن أحمد السلمي

فُتسارع الجهات المؤسسية والفردية للحصول على البحوث والدراسات الحيوية في كل ما يتصل بالإنسان والبيئة والمجتمع، فتهرع للبحث الطّي لمعالجة المشكلات الصحية بأنواعها المختلفة، وكذلك في الصناعة والتكنولوجيا، في حين تتفاقم المشكلات اللغوية في حياة الأفراد والمجتمعات دون وجود علاجٍ علميٍّ ناجحٍ لها، مثل المشكلات المتعلقة بالترجمة والتعريب، وكفاءة الاتصال، وسلامة التعبير والكتابة، والتدوين والتوثيق الكتابي واللفظي، وتعليم اللغة العربية، وإظهار إسهامها في تنمية المعرفة وطرائقها في ترسيخ الهوية وموضعها في الثقافة، وتجسيدها للفنون والآداب وتنظيم العلاقات القانونية، ورفع مستوى تمكينها في الآلة.

بالرغم من أن البحث اللغوي ركيزةٌ أساسية لفهم الظاهرة اللغوية والتحكّم فيها ومعالجة مشكلاتها؛ إلا أنه لا يحظى بالاهتمام الذي تحظى بها البحوث التجريبية والطبية، ولا يُستفاد منه الفائدة المأمولة، وتلك مسؤولية تقع على عاتق المؤسسات المعنية - كمؤسسات التعليم والثقافة، والمجامع اللغوية والإعلام، وغيرها - باتخاذ القرارات الصحيحة، واستقطاب الموارد البشرية المؤهلة، وتوفير الأدوات البحثية من المصادر المتنوعة، والتقنيات المساعدة المختلفة، وكذلك العناية بنشر الوعي بوظائف البحث اللغوي وأهميته وتطوّر مجالاته، والتعريف بنتائجه، ومدى الحاجة إليه، كما تقع المسؤولية كذلك على المشتغلين بالبحث اللغوي والجهات الداعمة له.

ومن جوانب رفع مستوى الاهتمام بالبحث اللغوي ما يأتي:

1. توفير الدعم الكافي للبحث اللغوي بجميع أنواعه؛ ليشمل مشاريعه المختلفة وتبنيها، واستقطاب الكفاءات، وتطوير البنى التحتية المتقدمة.
2. إعداد إطار شمولي ودليل مرجعي لدى الجهات المرجعية - كالجامعات والمجامع اللغوية - ينظّم مبادئ البحث اللغوي وأولوياته، ويكون دليلاً للمبتدئين، وتذكيراً للخبراء والممارين.
3. ردم الهوة بين البحوث العلمية اللغوية والمؤسسات المستفيدة من نتائجها، وتوثيق الروابط والصّلات فيما بينها.
4. نشر الوعي بأهمية البحث اللغوي والحاجة إليه؛ مستنداً على تنوير المجتمع والمعينين للاستفادة من مجالات البحث اللغوي ونتائجه.
5. الاشتغال بمعالجة المشكلات الواقعية التي تمس حياة الأفراد والمجتمعات؛ بحيث لا يستغرق الباحثون اللغويون في مشكلات هامشية لا تحظى باهتمام وفاعلية لدى المعينين من المؤسسات والأفراد والمجتمعات.